دراسة تحليلية وقياسية لانعكاس تقلبات أسعارالنفط على السياسة المالية - حالة الدول العربية النفطية الأعضاء في منظمة الأوابك خلال الفترة 2000-2018

Analytical and standard study of the impact of oil price fluctuations on fiscal policy - Case of Arab oil member countries in the OAPEC during the period 2000-2018

سليم جابو[1،*]، ربيع بوصبيع العايش[2]

[1]كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة / الجزائر
[2]كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي / الجزائر

تاريخ الاستلام: 2019/10/15؛ تاريخ المراجعة:2019/10/17؛ تاريخ القبول:2020/02/02

ملخص: تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للدول العربية النفطية، حيث تم إختيار عينة من الدول العربية تمثلت في؛ الجزائر، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، الكويت والعراق. وذلك خلال الفترة 2000-2018. ولتحقيق هدف الدراسة تم تصنيف هذه الدول من حيث عائداتها النفطية وإنفاقها الحكومي، وذلك بالإعتماد على تقنية التحليل العنقودي. ومن أجل تحديد مصدر التأثيرات الفردية بين الدول فيما يخص قيمة صادرات النفط الخام والإنفاق الحكومي، تم تقدير نموذج يعتمد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

توصلت الدراسة إلى تصنيف الدول العربية النفطية إلى ثلاث مجموعات، وتصدرت السعودية المجموعة الأولى بينما ضمت المجموعة الثانية كل من البحرين، الجزائر وقطر، في حين اجتمعت باقي الدول في المجموعة الثالثة من حيث المتغيرات المدرجة في التحليل، مما يدل على وجود تباين في الفروقات الفردية بين الدول العربية النفطية فيما يخص قيمة صادرات النفط الخام والإنفاق الحكومي، كما تبين من خلال النماذج المقدرة واختبارات المفاضلة أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لتقدير العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي، كون أن هناك فروقات في الحد الثابت تختلف بين هذه الدول، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لأثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي.

الكلمات المفتاح: تقلبات أسعار النفط الخام، إنفاق حكومي، تحليل عنقودي، بيانات بانل، تكامل مشترك.

تصنيف JEL : B23؛ O13 ؛ O23.

Abstract: The study aims to find out the impact of oil price fluctuations on the fiscal policy of Arab oil countries. A sample of Arab member countries in OAPEC was selected; Algeria, Saudi Arabia, UAE, Qatar, Bahrin, Kuwait and Iraq during the period (2000-2018). To achieve the the objectif of this study, these countries were classified in terms of their oil revenues and government spending. Based on cluster analysis technique. We esmimate a model based on the technologie of Panel Data for determine the source of individual effects among countries, on the value of crud oil exports and government spending.

The study reached the classification of Arab oil countries into three groups. Saudi Arabia topped the first group, while the second group included Bahrain, Algeria and Qatar. While the other countries in the third group; met in terms of the variables included in the analysis. Which indicate differences in the individual differences between the Arab oil countries in terms of the value of crude oil exports and government spending. The estimated models and trade-off tests show that the fixed-effects model is appropriate for estimating the relationship between oil price fluctuations and government spending. The fact that there are differences in the fixed limit that differ between these countries, Due to its available financial resources and its policy design strategy. The results also showed that there is no long-term equilibrium relationship to the impact of oil price fluctuations on government spending.

Keywords: Crude oil price fluctuations; Government spending; Cluster analysis; Panel data; Joint integration.

Jel Classification Codes : B23; O13; O23.

* Corresponding author, e-mail: f.market30@mail.com

I- تمهيد :

شهدت أسعار النفط تقلبات عديدة نتيجة لعدة عوامل، سوقية، طبيعية، اقتصادية وسياسات إنتاجية، وترتبط هذه التقلبات بالعوائد النفطية التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط بصفة أساسية، وهذا على غرار الدول العربية النفطية، فهذه العوائد النفطية هي التي تمول النفقات العامة في هذه الدول، وتعتبر من بين أهم العوامل التي ساهمت بشكل كبير في تطور سياساتها المالية، من خلال مساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي وذلك بتأثيرها على الهيكل الاقتصادي الوطني باستخدام أدواتها المختلفة والمتمثلة أساسا في الإنفاق الحكومي والضرائب، والتي تمكنها من إعادة توزيع الدخل القومي، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة والتخفيف من شدة الاختلالات الداخلية والخارجية للاقتصاد، عن طريق توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المرغوبة ما يساهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي. لذا فإن فعالية السياسة المالية في الدول العربية النفطية مرتبط بالدرجة الأولى بمستويات تقلب أسعار النفط، فإعتماد هذه الدول على الموارد النفطية كمصدر رئيس للعملة الصعبة، كان له تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام، إذ أن ارتفاع الإيرادات النفطية يؤدي إلى ارتفاع العملات الأجنبية الداخلة، وبالتالي زيادة قوة مركز الحكومة النقدية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي لهذه الدول.

حظيت العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والسياسة المالية بكثير من الدارسات والأبحاث التطبيقية شملت العديد من الدول المنتجة للنفط بشكل منفرد أو مجتمع، ولعل من بينها دراسة (نور الدين عبد القادر وآخرون 2018)، [1] لتحليل أثر تقلب سعر النفط على أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، وذلك باستخدام اختبار السببية لغرانجر وتحليل التباين واختبار استجابة ردة الفعل، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر النفط إلى إلى كل من الايرادات العامة والنفقات العامة، كما تبين أن هناك علاقة طردية بين صدمات أسعار النفط والايرادات العامة. وهي نفس النتائج التي وصلت إليها دراسة (بن دحمان آمنة وآخرون 2017)،[2] التي هدفت إلى تحديد اتجاه السببية بين تقلبات أسعار النفط وأهم المتغيرات الرئيسية للسياسة المالية في الجزائر (انفاق حكومي، نفقات التسيير، نفقات التجهيز) وذلك باستخدام منهجية سببية غرانجر. ومن خلال دراسة (Faraji Dizaji.S 2014)،[3] تم معرفة أثر صدمات أسعار النفط على العلاقة بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية في إيران كاقتصاد نامي قائم على تصدير النفط، وذلك باستخدام نماذج الإنحدار الذاتي VAR، ونماذج تصحيح الخطأ ECM، اختبار السببية لغرانجر، وتجزئة التباين، واختبار استجابة ردة الفعل. حيث أظهرت النتائج أن مساهمة صدمات عائدات النفط في شرح النفقات الحكومية أعلى من مساهمة صدمات أسعار النفط، كما أظهرت النتائج وجود علاقة سببية من الايرادات الحكومية إلى النفقات الحكومية في الاقتصاد الإيراني. كما توصلت دراسة (Eltony, M.N., Al-Awadi, M., 2001)،[4] إلى أن الصدمات التناظرية لسعر البترول تعتبر أهم عامل مفسر لتقلبات النفقات الحكومية في الكويت. ومن خلال دراسة (Hamdi.H, Sbia.R 2013)،[5] تم استنتاج أن عائدات النفط هي المصدر الرئيسي لتمويل الانفاق العام في مملكة البحرين، وهي نفس النتائج التي توصلت لها دراسة (Hieam.I 2012)،[6] حول العلاقة بين مداخيل النفط والإنفاق الحكومي لدول مجلس التعاون الخليجي.

استعملت دراسة (عماني اسماعيل 2018)،[7] لتحليل أثر التقلبات الدورية كإستجابة لتقلبات أسعار النفط الدولية وهذا على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1970-2014، وذلك باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM مطبقة على دالة ردة فعل السياسة المالية باستعمال بيانات سنوية لمجموع النفقات ثم لنفقات الاستثمار والنفقات الجارية. وتوصلت النتائج إلى أن السياسة المالية في الجزائر دورية، كما أن هناك استجابة معتدلة لتقلبات الإيرادات النفطية الناتجة عن تقلبات الأسعار الدولية. وهي نفس نتائج دراسة (بوالكور نور الدين وصوفان العيد 2017)،[8] التي هدفت إلى معرفة أثر تقلبات أسعار البترول في الجزائر على الإنفاق الحكومي في المدى القصير والمدى الطويل، باستخدام نماذج ARIMA(p,q,d)، منهجية بوكس جانكينس، نماذج ARCH، دوال الإستجابة للصدمات، وتحليل التباين. وهي الأخرى توصلت إلى أن السياسة المالية في الجزائر تميزت بخاصية الدورية، كما أن هناك أثر وعلاقة طردية لصدمات تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي. وحول ظاهرة دورية السياسة المالية في البلدان المصدرة للنفط فقد اختارت دراسة (EL Anshasy.A.A, Bradley.M.D 2012)،[9] عينة مكونة من 16 دولة خلال الفترة 1972-2007 وذلك باستخدام نموذج البانل، وتوصلت إلى أن النفقات الحكومية ترتبط ارتباطا كبيرا بعائدات صادرات النفط في معظم هذه الدول، كما تؤدي تقلبات الصادرات النفطية التي ترتبط بعدم استقرار أسعار النفط إلى تقلبات موازية في سير سياسة الإنفاق العام، ويؤدي هذا إلى دورية السياسة المالية التي لها تداعيات سلبية على اقتصاديات البلدان المصدرة للنفط. وهذا ما وصلت إليه دراسة (Micheal B, Havard H, 2009)،[10] على عينة تضم 75 دولة خلال الفترة 1980-2004، حيث خلصت إلى أن الدول التي تميزت بمعدل مرتفع للصادرات النفطية يكون معدل النمو الاقتصادي فيها بطيئا، وأن تطاير السياسة المالية ذو أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

إشكالية البحث بناءً على ما سبق، يسعى هذا البحث إلى اختبار العلاقة بين أسعار النفط والسياسة المالية للدول العربية الأعضاء في منظمة الأوابك، من خلال الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للدول العربية الأعضاء في منظمة الأوابك؟

فرضيات البحث للإجابة على إشكالية البحث تم وضع الفرضيات التالية:

- تختلف السياسة المالية للدول العربية النفطية من حيث درجة تأثيرها بتقلبات أسعار النفط وإنفاقها الحكومي، حيث يمكن تصنيفها إلى مجموعات متقاربة ومتشابهة؛
- مقدرات نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو الملائم لتقدير العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي في الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوابك؛
- هناك تأثير طردي لتطور أسعار النفط على مستويات الإنفاق الحكومي للدول العربية الأعضاء في منظمة الأوابك؛
- هناك علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي، بحيث تظهر لنا سلوكا متشابها.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للدول العربية النفطية، وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد النفطي والصناعة النفطية، حيث يتم عرض مفهوم سعر النفط وأنواعه والعوامل المؤثرة على تطور العوائد النفطية، وقوفا على تطور تقلبات أسعار النفط وأثرها على العوائد النفطية خلال الفترة (1999-2018)، كما سيتم التطرق إلى مفهوم السياسة المالية وعرض أدواتها والمتمثلة أساسا في الإنفاق الحكومي والضرائب. ومن جهة أخرى يحاول البحث التعرف على تقسيم الدول العربية النفطية وفق متغيرات الدراسة المدرجة (الإنفاق الحكومي، العوائد النفطية)، وذلك من خلال استخدام تقنية التحليل العنقودي (Classification Hiérarchique)، كما سيتم إجراء دراسة قياسية متعلقة بنماذج البيانات المقطعية للسلسلة الزمنية (بيانات بانل) وتقدير نماذجها الأساسية خلال الفترة 2000-2018، ومن تم المفاضلة بين هذه النماذج لإختيار النموذج المناسب الذي يحدد لنا أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للدول العربية النفطية الأعضاء في منظمة الأوابك، وفي الأخير سيتم البحث عن طبيعة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والسياسة المالية، وذلك من خلال اختبارات الإستقرارية والتكامل المشترك والسببية.

وبناء على ما سبق، سنتناول هذا الموضوع على النحو الآتي:

I.1- الاقتصاد النفطي

يتضمن الاقتصاد النفطي مجموعة النشاطات والفعاليات والعمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية،[11] سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان. وتشمل الصناعة النفطية إنتاج النفط والغاز، النقل والتكرير، التسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات المرتبطة أي الصناعات القائمة على المنتجات النفطية أو ما يطلق عليها البتروكيمياوية.

I.1.1- مفهوم سعر النفط هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام خلال مدة زمنية معينة المقاس بالدولار الأمريكي، نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، مناخية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها. وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة.[12] وتختلف طرق تحديده ومختلف العوامل المؤثرة فيه حسب مراحل تطوره التاريخي، إذ حدد في البداية على أنه تكلفة الإنتاج مضافا إليها الربح المتوسط، وبتغير طبيعة السوق تغير مفهوم السعر ليصبح سعرا احتكاريا تسيطر عليه الشركات النفطية الكبرى، وفي الستينيات أصبح سعرا محتكرا من قبل الدول المنتجة، وبعد تغير ميكانيزمات السوق النفطية أصبح يحدد وفق شروط العرض والطلب.[13]

I.1.2- أنواع سعر النفط:

I.1.2.1- السعر الفوري Spot Price: هوسعر التسليم الفوري لبرميل النفط خلال فترة لا تتجاوز ثلاث أسابيع،[14] وهو السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع باستقلالية تامة فيما تتخذه من قرارات بشأن إنجاز صفقة نفطية معينة، وباختصار هو السعر السائد عند إتمام الصفقة فعلا، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء.[15]

I.1.2.2- السعر الرسمي Official Price: هو سعر يتحدد بالقيمة النقدية لوحدة النفط في زمن معلوم، ويتحدد من طرف جهة رسمية حكومية أو إدارية، حيث يرتبط هذا السعر بالتغيرات التي تحدث في السوق الفورية للنفط.[16]

I.1.2.3- السعر الإسمي Nominal Price: هو القيمة النقدية لبرميل النفط معبرا عنها بالدولار خلال لحظة زمنية معينة،[17] وقد تنسب الأسعار إلى أسواق مختلفة مثل سعر برنت أو سعر النفط العربي وغيرها.[18]

I.1.2.4- السعر الحقيقي Actual Price: هو السعر الإسمي الحالي منسوبا إلى سنة الأساس، أي هو السعر الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية، حيث يتم حسابه حسب السعر الإسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم أو التغير في سعر صرف الدولار الماثلة بين سنة

الأساس المعتمدة والسنة الحالية، وبموجبها يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس.[19]

I.1.3- العوائد النفطية تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط بصفة أساسية، إذ تعتمد عليها هذه الدول بشكل دون غيرها من المصادر التمويلية الأخرى.

I.1.3.1- مفهوم العوائد النفطية: تعرف العوائد النفطية بأنها تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقة لهذا المورد الطبيعي، كما يمكن تعريفها على أنها تلك المزايا الاقتصادية التي يحصل عليها البلد المنتج للنفط والتي يمكن تقديرها مباشرة نقديا عند التعاقد، وتمثل هذه العوائد في الوقت الحاضر نسبة عالية من الدخل في الدول المنتجة للنفط، وتمثل القسم الأعظم من حصيلة العملات الأجنبية، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:[20]

- **القسم الأول:** الضرائب على الإنتاج والدخل، الإتاوة، أرباح المشاركة، أرباح الإنتاج. بحيث يرتبط هذا القسم مباشرة بكميات النفط المنتجة ولذلك يسهل تقدير قيمته بالنسبة لوحدة الإنتاج.
- **القسم الثاني:** يتكون من المنح بأنواعها (منحة توقيع، منحة الاستكشاف)، الإيجارات، تحمل الطرف الأجنبي لنفقات البحث والاستكشاف.

I.1.3.2- العوامل المؤثرة في تطور العوائد النفطية: هناك عوامل متعددة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تطور العوائد النفطية، ومن هذه العوامل نذكر:[21]

- **أسعار النفط الاسمية:** تؤثر أسعار النفط الخام تأثيرا حاسما في تحديد حجم العوائد النفطية، وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية.
- **أسعار النفط الخام الحقيقية:** تستخدم معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام في العالم، الدولار كعملة رئيسة في تسوية معاملاتها التجارية التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط. وبما أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة عليه فإن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد.
- **القرار السياسي:** للقرار السياسي تأثيرا على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، إذ له دورًا في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض حجم العوائد النفطية.
- **الاحتياطيات النفطية:** يعد حجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في حجم العوائد النفطية، إذ أن اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى أسعار النفط الخام. كذلك التوسع في الحفر وتطوير الحقول المكتشفة سابقاً لم يتم استغلالها بالكامل التي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في حجم العوائد النفطية، ضف إلى ذلك أن التطورات التكنولوجية التي قد تضيف احتياطيات نفطية جديدة من خلال الوصول إلى طبقات جديدة، أو من خلال خفض تكاليف الاستخراج تؤدي أيضاً إلى زيادة حجم العوائد النفطية.
- **الطاقة الإنتاجية:** تؤدي الطاقة الإنتاجية للنفط دورًا مهماً في التأثير في حجم العوائد النفطية، فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للنفط تنعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية، وبالتالي فالطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار الإمدادات المتوافرة حالياً، والتي ستكون متوافرة في المستقبل، وكما هو معلوم فأن الإنتاج العرض(في الصناعة النفطية) يحتاج إلى نفقات رأسمالية ضخمة لكي يتوصل إلى اكتشاف حقول جديدة، وطرح ما تحتويه من نفطٍ إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه، لذلك فإن ما يصيب السوق من شحة أو وفرة في مدة معينة، إنما هو نتاج قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسية.

I.1.4- تطور تقلبات أسعار النفط وأثرها على العوائد النفطية خلال الفترة (1999-2018): كأي سلعة فإن لقوى العرض والطلب دخل في تحديد سعر النفط، إلا أن للنفط خاصيته في ذلك فالمعروض منه والمطلوب عليه تحددهما قوى السوق، وأحوال خارج نطاق السوق لا يمكن تحديدها سلفا، وهو ما يجعل أسعار النفط شديدة التقلب إذا ما قورنت بكل السلع الأولية الأخرى،[22] بالإضافة إلى ما سبق فإن للأحداث الجيوسياسية والاقتصادية الأخرى أثرها على تقلبات أسعار النفط، حيث أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينات القرن الماضي واستمرارها حتى الآن.

يلاحظ من خلال الشكل01، أن أسعار النفط شهدت تقلبات حادة نتيجة للإضطربات والأحداث السياسية والاقتصادية، ولعل من أهم هذه الأحداث الحظر النفطي العربي في أكتوبر 1973، والذي نتج عنه إرتفاع اسعار النفط إلى حدود 40 دولار للبرميل، واستقر بعدها إلى أن شهدت الأحداث ثورة إيرانية سنة 1979 أدت إلى ارتفاع سعر النفط إلى حدود 80 دولار للبرميل، غير أنه تراجع سعره إلى حدود 20 دولار للبرميل، وذلك بسبب حرب العراق وإيران خلال الفترة 1980-1988، وتليها الغزو العراقي للكويت 1990، وبسبب الأزمة

المالية الأسيوية 1997 انهارت اسعار النفط إلى ما دون 20 دولار للبرميل، مما استدعى انعقاد مؤتمر طارئ لمنظمة اوبك مارس 1998، حيث تم خفض سقف إنتاج الأوبك المستهدف إلى 1.7 مليون برميل يوميا، وبعدها انتعش سعر النفط قليلا ليصل حدود 40 دولار للبرميل، وبعد هجمات 11 سبتمبر2001، وانخفاض فائض الطاقة الإنتاجية 2005، انتعش سعر النفط ليصل ذروته 147 دولار للبرميل، حيث كادت الأسعار تلامس عتبة 150 دولار للبرميل في جويلية 2008، لكن سرعان ما بدأت تتهاوى وبانحدار حاد بعد الأزمة المالية العالمية 2008، حيث تدحرجت إلى ما دون 40 دولار للبرميل في نهاية 2008، وبعد خفض أوبك سقف إنتاجها إلى 4.2 مليون برميل يوميا انتعش سعر النفط ليتعدى 100 دولار للبرميل، في جوان 2014، وبقي في تقلب إلى أن إنهار من جديد إلى دون 30 دولار للبرميل نهاية 2015، ويرجع السبب في ذلك ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع قيمة الدولار، وتخلي السعودية عن دور المنتج المرجح، وفي مطلع 2016 واصل سعر النفط هبوطه ليصل أدنى مستوى له 27 دولار للبرميل، وبعد الاتفاق التاريخي في ديسمبر 2016 بين أعضاء منظمة أوبك والمنتجين المستقلين على تخفيض الإنتاج إلى 1.8 مليون برميل في اليوم، انتعش سعر النفط تدريجيا ليصل نهاية 2018 إلى حدود 80 دولار للبرميل.

طالما أن حجم عوائد النفط هو نتيجة معدل السعر مضروب بالكمية المباعة، فمن الواضح أنه كلما كان السعر أعلى بقدر معين، كان العائد أكثر والعكس صحيح، والأمر مماثل بالنسبة إلى سعر معين، فكلما كان الحجم المباع أكبر كان العائد أعلى. وعليه فإن العلاقة التي تحكم أسعار النفط وعائدات النفط هي علاقة طردية، وهذا ما أثبتته تطور أسعار النفط وعائداته عبر التاريخ.

I.2- السياسة المالية

I.2.1- مفهوم السياسة المالية تمثل السياسة المالية مجموعة القرارات والسلوكات التي تسطرها الدولة فيما يخص الإنفاق والضرائب أو كليهما 23 والتي تشكل برامج العمل التي ستنفذها السلطة التنفيذية باستعمال مواردها المالية المتاحة، للتأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة اختلالا ته من خلال الإنفاق الحكومي، الضرائب، الدين العام، الإعانات الاقتصادية والاجتماعية.

تعرف السياسة المالية على أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، بما يلاءم حاجات الاقتصاد والتي تتجسد من خلال تحديد كمي لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، إلى جانب التكييف النوعي لمختلف أوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاستقرار في الاقتصاد ككل وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع وتحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروات.[24]

I.2.2- أدوات السياسة المالية :

الضرائب ويشمل ذلك الدخل، الأرباح الرأسمالية من الاستثمارات، والملكية، والمبيعات، أو أي شيء آخر، حيث توفر الضرائب مصدر الإيرادات الرئيسي الذي تمول الحكومة.

الإنفاق الحكومي وهو أداة من أدوات السياسة المالية، حيث تقوم الدولة بالإنفاق لتحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. ويستخدم الانفاق الحكومي لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي،[25] حيث يشمل الإنفاق الحكومي الرواتب والأجور في القطاعات الحكومية، كما يشمل المشاريع الإنمائية والإنفاق على البنى الأساسية مثل الطرق والجسور والمياه والكهرباء.[26]

II - الطريقة والأدوات :

من أجل القيام بالدراسة من الضروري عرض عينة الدراسة من خلال التعرف على الحدود المكانية والزمنية ومعرفة المتغيرات المرتبطة بالدراسة ومصادرها.

II.1- مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في الدول العربية النفطية، حيث جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للدول العربية النفطية، إذ تم إختيار عينة من الدول العربية تمثلت في؛ الجزائر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، البحرين، الكويت وقطر. وذلك لتوفر المعطيات الخاصة بالمتغيرات الاحصائية خلال فترة الدراسة، هذه الأخيرة امتدت من سنة 2000 إلى 2018 لاعتبار توفر المعطيات الاحصائية في كل الدول العربية المدرجة في العينة خلال هذه الفترة.

II.2- منهج وطرق جمع بيانات الدراسة: نظرا لطبيعة البحث وبغية إنهاء تطلعات الدراسة، سوف يتم إنتهاج المنهج الوصفي لوصف معطيات الدراسة وتحليلها. كما سيتم الاعتماد على المنهج التجريبي باستخدام الأساليب الكمية وخصوصا تقنيات الاقتصاد القياسي، حيث تم الاعتماد على بيانات سنوية متعلقة بمتغيرات الدراسة، هذه الأخيرة تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI)، والتقارير السنوية لمنظمة الأوبك (OPEC).

II.3- الإجراءات والأساليب المتبعة في الدراسة: تمت معالجة البيانات بعد تبويبها في Excel وحساب متغيرات الدراسة، وبغرض إتمام عمليات البحث تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية اللازمة والمناسبة لكل مرحلة من مراحل البحث، حيث تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS22 لإجراء التحليل العنقودي، كما تم استخدام البرنامج الاحصائي Eviews10 لإجراء التحليل القياسي.

لمعالجة الدراسة والوصول إلى الأهداف المتوخات منها، تم أخذ مقطع عرضي ممثلا في السنة الأخيرة (سنة 2018) ومحاولة التعرف على تقسيم الدول العربية وفق متغيرات الدراسة المدرجة وذلك من خلال استخدام تقنية التحليل العنقودي، كما سيتم إجراء دراسة قياسية متعلقة بنماذج البيانات المقطعية للسلسلة الزمنية (بيانات بانل) كونها تلائم المعطيات المدرجة المتمثلة في مزيج بين المقاطع (الدول) والسلاسل الزمنية (الفترة المدروسة) من أجل تقدير النماذج الأساسية، بعدها نستخدم اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل لإختيار النموذج المناسب الذي يحدد لنا أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للدول العربية النفطية، وفي الأخير تستخدم اختبارات الإستقرارية والتكامل المشترك والسببية.

II.4- متغيرات الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من مدى صحة الفرضيات تم تحديد متغيرات الدراسة والمتمثلة في السياسة المالية ممثلة باللوغارتم الإنفاق الحكومي كمتغير تابع، والذي رمزنا لها بالرمز LNE، إضافة إلى أسعار النفط ممثلا باللوغارتم قيمة صادرات النفط الخام لسلة أوبك كمتغير مستقل، والذي رمزنا له بالرمز LPP.

II.5- تقدير نموذج الدراسة: بعد تحديد متغيرات الدراسة، تم إجراء كل من التحليل العنقودي والتحليل القياسي كما يلي:

II.5.1- التحليل العنقودي للدول؛ كخطوة أولى تم إجراء تحليل عنقودي من خلال أخذ مقطع متعلق بالسنة الأخيرة (2018)، ودراسة توزيع الدول حسب المتغيرين المدرجين في الدراسة، وهذا من أجل تصنيف هذه الدول إلى مجموعات (عناقيد).

من خلال الجدول01 المحدد لأعضاء المجاميع، يمكن تحديد إنتماء كل دولة إلى المجموعة (العنقود) الخاص بها، حيث يلاحظ من النتائج أن هناك ثلاث حالات؛

الحالة الأولى أن يكون توزيع الدول في مجموعتين (عنقودين)؛ العنقود الأول يضم السعودية، بينما يضم العنقود الثاني بقية الدول.

الحالة الثانية أن يكون توزيع الدول في ثلاث مجموعات؛ العنقود الأول يضم السعودية، بينما يضم العنقود الثاني كل من البحرين، الجزائر وقطر، أما العنقود الثالث فقد ضم كل من الإمارات، العراق والكويت.

الحالة الثالثة أن يكون توزيع الدول في أربعة مجموعات؛ العنقود الأول يضم السعودية، والعنقود الثاني يضم كل من البحرين، الجزائر وقطر، بينما يضم العنقود الثالث كل من الإمارات والكويت، أما العنقود الرابع فقد ضم دولة العراق.

II.5.2- التحليل القياسي للبيانات؛ بالاعتماد على تقنية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، تم تقدير النماذج الأساسية الموضحة في الجدول02، والمتعلقة بنموذج الإنحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، وبعدها تم المفاضلة بين هذه النماذج عن طريق اختيار النموذج المفضل وذلك باستخدام إختباري فيشر المقيد واختبار هوسمان.

من خلال إختبار فيشر F الموضح في الجدول03 يلاحظ أن القيمة الحرجة والبالغة 0.00 أقل تماما من مستوى المعنوية المفروض 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة H_1 والتي تقرر أن النموذج الملائم للدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية، ونرفض فرضية العدم H_0 والتي تقرر أن نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

ومن خلال الجدول04 والمتعلق بنتائج اختبار هوسمان يتبين أنه بالنظر إلى مستوى المعنوية نجد أنها أقل من 5% مما يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم. هذا الأخير يظهر لنا طبيعة الآثار الفردية الثابتة في اقتصاديات الدول العربية النفطية، والموضحة في الجدول05.

III- النتائج ومناقشتها :

يوضح الجدول06 درجة التقارب والتباعد بين الدول العربية محل الدراسة من حيث المتغيرات المدروسة، حيث يلاحظ أن أكبر درجة تقارب وتشابه بين هذه الدول كانت بين الجزائر وقطر، حيث كانت بينهما أقل مسافة وهي (0.00)، تليها كل من الإمارات والكويت، أما أكبر درجة تباعد فسجلت بين دولة البحرين والسعودية، حيث بلغت المسافة بينهما (2.00).

يتضح من خلال جدول أعضاء المجاميع أنه هناك ثلاث حالات من خلالها يمكن تحديد إنتماء كل دولة إلى المجموعة (العنقود) الخاصة بها في كل حالة، حيث يلاحظ أن العنقود الأول ضم السعودية في الحالات الثلاث، وهذا ما يعني اختلاف درجة ارتباط سياستها المالية بأسعار النفط عن بقية الدول، كما يلاحظ أن العنقود الثاني حافظ على مكوناته في الحالة الثانية والثالثة، إذ ضم كل من الجزائر وقطر والبحرين، وهو

ما يعني أن هناك تقارب في درجة ارتباط السياسة المالية بأسعار النفط لهذه الدول، في حين شهدت بقية الدول تفاوت بين درجة ارتباط سياستها المالية بأسعار النفط، حيث توزعت هذه الدول على العناقيد حسب كل حالة.

يوضح الشكل02 التمثيل البياني لشكل الشجرة، والذي يصور كيفية تكوين المجموعات، وهنا يتضح وبشكل جلي أن يكون توزيع الدول في ثلاث مجموعات (عناقيد)؛ العنقود الأول يضم السعودية، بينما يضم العنقود الثاني كل من البحرين، الجزائر وقطر، أما العنقود الثالث فقد ضم كل من الإمارات، العراق والكويت. وهذا ما يعني صحة الفرضية الأولى، ومن خلال هذا التصنيف يمكن التعرف على ملامح هذه العناقيد انطلاقا من المتغيرات المدرجة في الدراسة، ومن تم يمكن القول أن العنقود الأول ضم السعودية التي تتميز بإنتاجها الكبير للنفط وإراداتها المتنوعة، فهي قادرة على الحفاظ بمستوى إنفاقها الحكومي، بينما يضم العنقود الثاني كل من البحرين، الجزائر وقطر، والتي تتميزت بتركيز اقتصادها على النفط بدرجة أولى فهي حساسة لتغيرات أسعار النفط، أما العنقود الثالث فقد ضم دول تتقارب من حيث إنتاجها الكبير للنفط بدرجة ثانية بعد السعودية، فهي تتأثر به وبشكل نسبي على سياستها المالية.

يتضح من خلال النماذج المقدرة الموضحة في الجدول02، واختبارات المفاضلة أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لتقدير العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي في الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوابك، وهذا ما يعني قبول الفرضية الثانية، ومن خلال هذا النموذج يلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة بلغت 55.91 وهي معنوية عند مستوى معنوية 1 %، مما يدل على أن النموذج المقدر كليا معنوي. أي أنه يأخذ في صياغته الدالية الشكل الخطي، وأن تقلبات أسعار النفط الخام لها تأثير على الإنفاق الحكومي للدول العربية النفطية، وهذا ما يدفعنا إلى قبول النموذج من الناحية الاحصائية. كما نجد أن متغير لوغارتم قيمة الصادرات النفطية له معنوية إحصائية، مما يوحي أن تأثيره على الإنفاق الحكومي للدول العربية النفطية ناتج من عوامل جوهرية.

نجد من خلال قيمة معامل التحديد الذي بلغت قيمته 0.7579 أن للنموذج قدرة تفسيرية عالية، أي أن التغير الحاصل في الإنفاق الحكومي للدول العربية النفطية يعود أساسا إلى تقلبات أسعار النفط الخام، وبنسبة 75.79% أما النسبة الباقية من التفسير 24.2% تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، مما يدفعنا إلى قبول النموذج من الناحية الاقتصادية.

يلاحظ من خلال إشارة المعلمة المقدرة للوغارتم قيمة الصادرات النفطية أنها موجبة، مما يجعلها متوافقة مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة من حيث أن أي ارتفاع أسعار النفط يصاحبه ارتفاع في قيمة صادرات الدول العربية النفطية، ومن ثم ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي للدول العربية المنتجة للنفط، وهذا ما يعني قبول الفرضية الثالثة.

نستنتج من خلال الجدول05 أن مصدر الإختلاف في اقتصاديات الدول العربية النفطية يعود إلى وجود تأثيرات فردية ثابتة فيما بين الدول. بمعنى قبول الفرضية الدالة بوجود ثوابت تختلف من مقطع لأخر أو من سنة لأخرى، أي أن هناك ثوابت بين هذه الدول فيما يخص نسبة تأثير تقلبات أسعار النفط في سياستها المالية، وهو ما يدعم صحة الفرضية الأولى والثانية، إذ نجد أن كل من قطر، الكويت والبحرين شهدت تأثيرا فرديا ثابتا وسالبا، بينما شهدت كل من السعودية، العراق، الإمارات والجزائر تأثيرا ثابتا موجبا، وعموما نستنتج أن مصدر الإختلاف في انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للدول العربية النفطية يعود إلى وجود تأثيرات فردية ثابتة مختلفة حسب السياسة الاقتصادية لكل دولة، وقد يعود هذا الإختلاف إلى عدة عوامل منها: التطور التكنولوجي؛ الموارد المالية المتاحة؛ الإستراتيجيات التنموية؛ الإستراتيجية المالية والنقدية؛ احتياطات الصرف؛..إلخ.

تظهر لنا نتائج اختبارات جذر الوحدة المتمثلة في اختبار LLC، IPS، ADF، PP، والموضحة في الجدول07، أن السلسلتين LNE وLPP تحتويان على جذر الوحدة مما يجعلهما غير مستقرتين في المستوى الصفر، لأن القيم الحرجة أكبر من مستوى المعنوية المفروض 0.05، وبعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى للسلسلتين أصبحتا مستقرتين، ومن ثم فإن السلسلتين DLNE و DLPP متكاملتان من الدرجة الأولى، وهو ما يؤكده التمثيل البياني للمتغيرين معا بعد إجراء الفروقات والموضح في الشكل03، إذ يلاحظ أن السلسلتين تتذبذبان حول متوسط ثابت وتباين ليس له علاقة بالزمن (عدم وجود اتجاه عام)، وهذا ما يعني أن هناك احتمالا بوجود تكامل متزامن بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي.

يلاحظ من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك Perdroni الموضحة في الجدول08 أنه من بين 11 اختبارا جزئيا، هناك أربع اختبارات احتمالهم الحرج أقل من 0.05، وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تقرر بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة، مما يؤكد عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لأثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية، أي أنها تبتعد عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا مختلفا، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

يتضح من خلال نتائج اختبار السببية Granger الموضحة في الجدول09 أن القيم الحرجة أكبر من مستوى المعنوية المفروض 0.05، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تقرر بعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين، وهذا دليل على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة.

IV- الخلاصة:

تم من خلال هذه الدراسة معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط ممثلة باللوغارتم قيمة صادرات النفط الخام لسلة أوبك على السياسة المالية للدول العربية النفطية ممثلة باللوغارتم الإنفاق الحكومي، إذ تم إختيار عينة من الدول العربية تمثلت في؛ الجزائر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت والعراق. وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2018 لاعتبار توفر المعطيات الاحصائية في كل الدول العربية المدرجة في العينة خلال هذه الفترة. ومن أجل أخذ نظرة أولية عن واقع هذه المتغيرات في الدول العربية تم أخذ مقطع عرضي في السنة الأخيرة 2018، ومحاولة التعرف على تقسيم الدول العربية وفق متغيرات الدراسة المدرجة وذلك من خلال استخدام تقنية التحليل العنقودي، إذ خلصنا إلى تقسيم هذه البلدان إلى ثلاث مجموعات (عناقيد) أساسية، حيث كانت السعودية في المجموعة الأولى، بينما ضمت المجموعة الثانية كل من البحرين، الجزائر وقطر، في حين اجتمعت باقي الدول العربية النفطية في المجموعة الثالثة والأخيرة من حيث الترتيب في المتغيرات المدرجة في التحليل، مما يدل على وجود تباين في الفروقات الفردية بين الدول العربية النفطية فيما يخص قيمة صادرات أسعار النفط الخام والإنفاق الحكومي، مما دفعنا إلى تقدير نموذج قياسي تمثل في نموذج بيانات البانل الذي جمع بين البعد الفردي (الدول العربية) والبعد الزمني (الفترة الزمنية)، ومن خلال النماذج المقدرة واختبارات المفاضلة تبين أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، مما يدل عن وجود فروقات فردية ثابتة بين الدول العربية النفطية، ترجع إلى الموارد المالية المتاحة واستراتيجية تصميم السياسة المالية لكل دولة، إذ يعود هذا الإختلاف إلى عدة عوامل منها؛ التطور التكنولوجي؛ الموارد المالية المتاحة؛ الإستراتيجيات التنموية؛ الإستراتيجية المالية والنقدية؛ احتياطات الصرف؛..إلخ، كما أثبتت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لأثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكزمي، بحيث تظهر سلوكا مختلفا في المدى الطويل.

- ملاحق :

جدول01: نتائج أعضاء المجاميع (العناقيد)

الحالات	عنقودين	ثلاث عناقيد	أربع عناقيد
العراق	*2*	*3*	*4*
الامارات	*2*	*3*	*3*
الكويت	*2*	*3*	*3*
البحرين	*2*	*2*	*2*
الجزائر	*2*	*2*	*2*
قطر	*2*	*2*	*2*
السعودية	*1*	*1*	*1*

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS22.

جدول02: نتائج تقدير النماذج الأساسية لبيانات البانل

المتغيرات والمعاملات	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
الثابت	7.734887**	9.144861**	8.870590**
LPP	0.329736**	0.145940**	0.181692**
اختبارفيشر (F)	143.1656**	55.9125**	38.42690**
معامل التحديد (R2)	0.52218	0.757934	0.226805
**5% معنوي عند *، 1% معنوي عند ** **			

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

الجدول03: نتائج اختبار فيشر

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	20.289483	(6,125)	0.0000
Cross-section Chi-square	90.441176	6	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

الجدول04: نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	13.988415	1	0.0002

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

جدول05: نتائج الآثار الفردية الثابتة في الدول العربية

الأثار الفردية السالبة			الأثار الفردية الموجبة			
البحرين	قطر	الكويت	السعودية	الجزائر	الامارات	العراق
-0.506895	**-0.161120**	**-0.054258**	**0.604850**	**0.060651**	**0.051793**	**0.004977**

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

الجدول06: نتائج مصفوفة القرابة الخاصة بالتحليل العنقودي

Proximity Matrix

Case	Squared Euclidean Distance						
	1:UAE	2:Bahrain	3:Algeria	4:S.Arabia	5:Iraq	6:Kuwait	7:Qatar
1:UAE	,000	,171	,082	1,010	,020	,014	,092
2:Bahrain	,171	,000	,029	2,000	,267	,098	,021
3:Algeria	,082	,029	,000	1,594	,172	,048	,001
4:S.Arabia	1,010	2,000	1,594	,000	,885	1,251	1,652
5:Iraq	,020	,267	,172	,885	,000	,042	,184
6:Kuwait	,014	,098	,048	1,251	,042	,000	,052
7:Qatar	,092	,021	,001	1,652	,184	,052	,000

This is a dissimilarity matrix

المصدر: مخرجات برنامج SPSS22.

جدول رقم07: نتائج اختبارات الاستقرارية

الاختبار	النموذج	السلسلة الأصلية		سلسلة الفروقات الأولى	
		LPP	LGDP	DLPP	DLGDP
LLC	النموذج الأول	**0.9430**	**1**	**0.0000**	**0.0000**
	النموذج الثاني	**0.0072**	**0.0563**	**0.0000**	**0.0000**
	النموذج الثالث	**0.0617**	**0.9822**	**0.0002**	**0.0000**
IPS	النموذج الأول	**/**	**/**	**/**	**/**
	النموذج الثاني	**0.0925**	**0.9383**	**0.0000**	**0.0000**
	النموذج الثالث	**0.5093**	**0.9597**	**0.0000**	**0.0002**
ADF	النموذج الأول	**0.9994**	**1**	**0.0000**	**0.0005**
	النموذج الثاني	**0.1417**	**0.9626**	**0.0000**	**0.0003**
	النموذج الثالث	**0.3706**	**0.6866**	**0.0001**	**0.0012**
PP	النموذج الأول	**0.9992**	**1**	**0.0000**	**0.0009**
	النموذج الثاني	**0.3518**	**0.9235**	**0.0000**	**0.0004**

	النموذج الثالث	0.5371	0.9991	0.0000	0.0000

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

جدول رقم08: نتائج اختبار التكامل المشترك

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LNE LPP
Date: 09/24/19 Time: 15:52
Sample: 2000 2018
Included observations: 133
Cross-sections included: 7
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	7.189134	0.0000	8.212517	0.0000
Panel rho-Statistic	1.028792	0.8482	1.128293	0.8704
Panel PP-Statistic	0.928001	0.8233	1.082900	0.8606
Panel ADF-Statistic	-1.562822	0.0590	-2.104203	0.0177

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	2.040285	0.9793
Group PP-Statistic	1.817185	0.9654
Group ADF-Statistic	-3.082876	0.0010

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

جدول رقم09: نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/24/19 Time: 15:59
Sample: 2000 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLPP does not Granger Cause DLNE	112	0.16270	0.8501
DLNE does not Granger Cause DLPP		0.11418	0.8922

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

الشكل01: تطور أسعار النفط خلال الفترة (1999-2018)

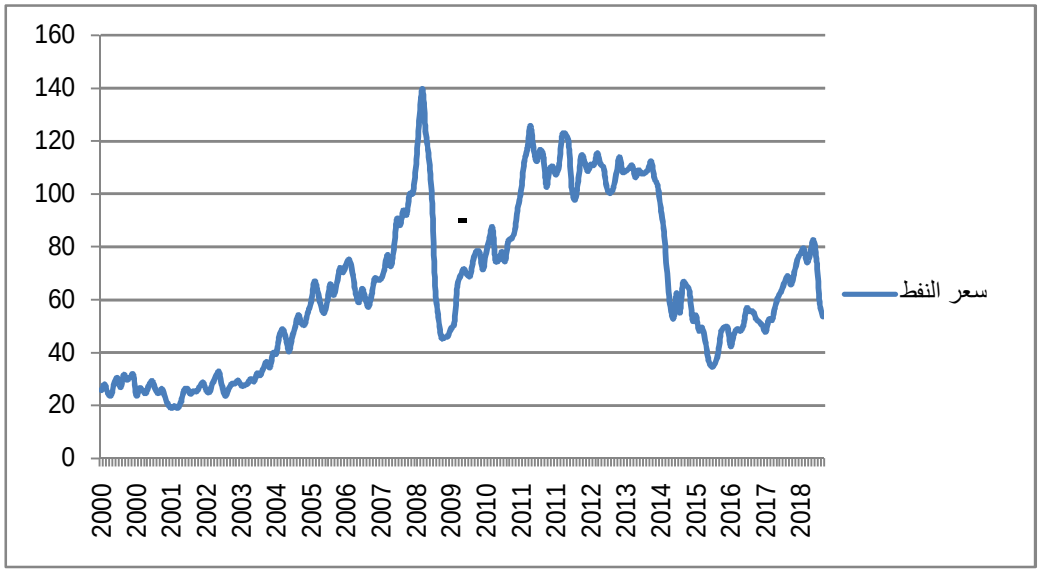

المصدر: إعداد الباحثين، باعتماد على بيانات الموقع الرسمي لسلة الأوبك، (30 سبتمبر2019)، متاح على الرابط:
www.opec.org/opec_web/en/data_graphs

الشكل02: التمثيل الشجري للدول الخاص بطريقة HCA

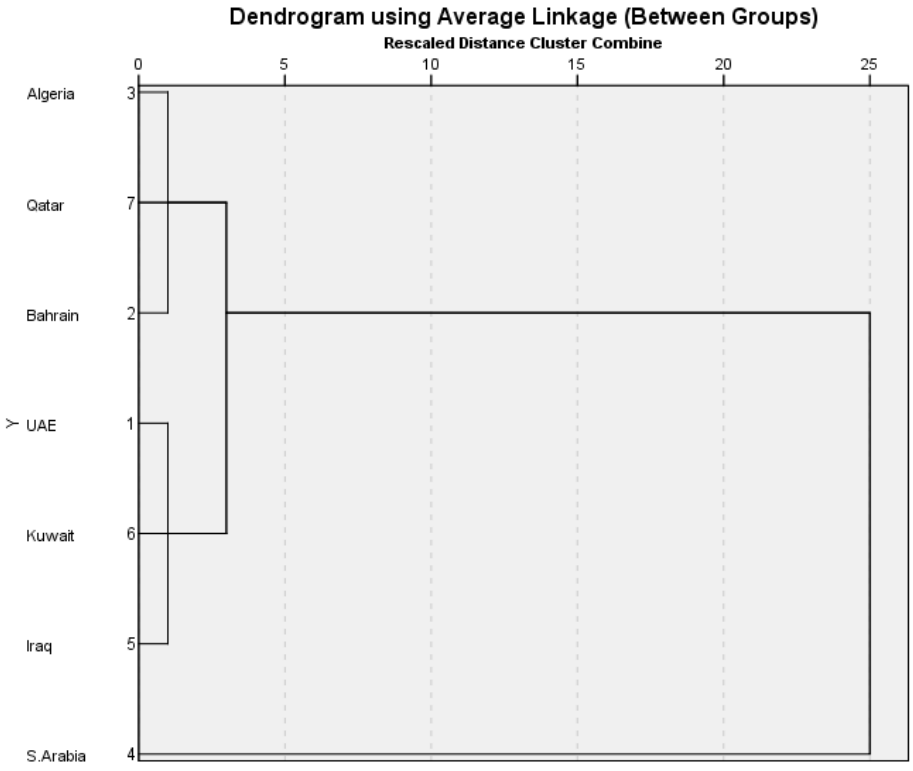

المصدر: مخرجات برنامج SPSS22.

الشكل03: التمثيل البياني لسلسلتي الفروقات

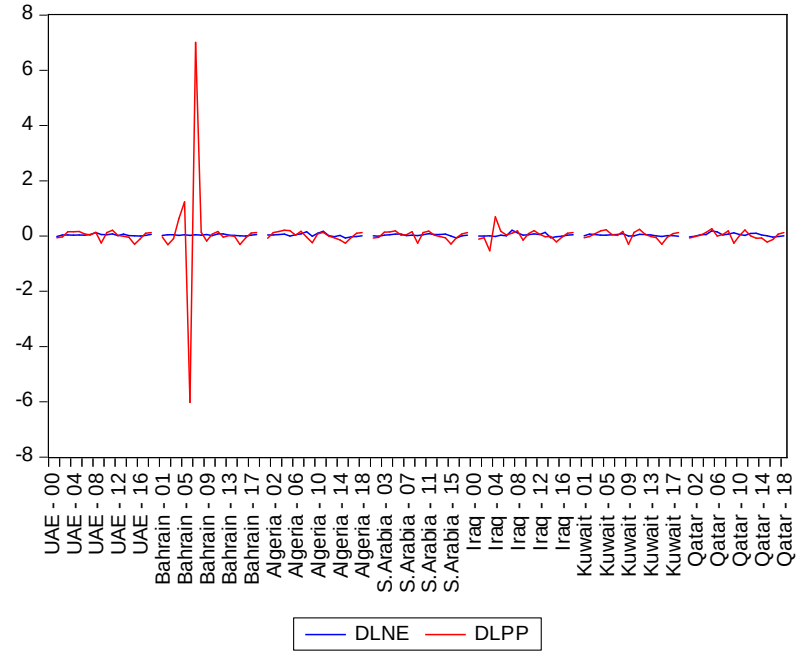

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

النموذج التجميعي

Dependent Variable: LNE
Method: Panel Least Squares
Date: 09/24/19 Time: 15:11
Sample: 2000 2018
Periods included: 19
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 133

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.734887	0.213435	36.23993	0.0000
LPP	0.329736	0.027558	11.96518	0.0000

R-squared	0.522187	Mean dependent var	10.26442
Adjusted R-squared	0.518539	S.D. dependent var	0.487855
S.E. of regression	0.338510	Akaike info criterion	0.686398
Sum squared resid	15.01117	Schwarz criterion	0.729862
Log likelihood	-43.64544	Hannan-Quinn criter.	0.704060
F-statistic	143.1656	Durbin-Watson stat	0.688065
Prob(F-statistic)	0.000000		

النموذج الثابت

Dependent Variable: LNE
Method: Panel Least Squares
Date: 09/24/19 Time: 15:17
Sample: 2000 2018
Periods included: 19
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 133

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

C	9.144861	0.227666	40.16792	0.0000
LPP	0.145940	0.029546	4.939386	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.757934	Mean dependent var	10.26442
Adjusted R-squared	0.744378	S.D. dependent var	0.487855
S.E. of regression	0.246655	Akaike info criterion	0.096614
Sum squared resid	7.604846	Schwarz criterion	0.270470
Log likelihood	1.575144	Hannan-Quinn criter.	0.167263
F-statistic	55.91250	Durbin-Watson stat	0.301807
Prob(F-statistic)	0.000000		

النموذج العشوائي

Dependent Variable: LNE
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 09/24/19 Time: 15:22
Sample: 2000 2018
Periods included: 19
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 133
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.870590	0.224844	39.45213	0.0000
LPP	0.181692	0.027957	6.498989	0.0000

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.169430	0.3206
Idiosyncratic random	0.246655	0.6794

Weighted Statistics

R-squared	0.226805	Mean dependent var	3.251582
Adjusted R-squared	0.220903	S.D. dependent var	0.292970
S.E. of regression	0.258594	Sum squared resid	8.760078
F-statistic	38.42690	Durbin-Watson stat	0.383140
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.416924	Mean dependent var	10.26442
Sum squared resid	18.31815	Durbin-Watson stat	0.183224

- الإحالات والمراجع :

[1] نور الدين عبد القادر وسعدوني محمد وبلحاج فراجي (2018)، **أثر تقلب أسعار النفط على أداء السياسة المالية، دراسة قياسية لحالة الجزائر: 2016-1980**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد2، الجزائر: جامعة بشار، ص.ص213-232.

[2] بن دحمان آمنة وكراك مونية وعمراني فاطمة (2017)، **أثر صدمات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 2014-1970**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، المجلد8، العدد9، الجزائر: جامعة معسكر.

[3] Faraji Dizaji.S .(june, 2014). **the effects of oil shocks on government expenditures and government revenues nexus (with an application to Iran's Sanctions)**. Economic Modeling, Volume 40.

[4] Eltony, M.N., Al-Awadi, M., (2001), **Oil price fluctuations and their impact on the macroeconomic variables of Kuwait: a case study using a VAR model**, International Journal of Energy Research 25, pp 939–959.

5 Helmi Hamdi, Rashid Sbia (2013), **Dynamic relationships between oil revenues, government spending and economic growth in an oil-dependent economy**, Economic Modelling 35, pp 118-125.

[6] هيام خزعل ناشور (نوفمبر 2012)، **العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2000-2008**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 31، العراق: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي.

[7] عماني اسماعيل (2018)، **أثر تقلبات أسعار النفط على فعالية السياسة المالية كآلية لدعم النمو الاقتصادي**، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد2، العدد1، الجزائر: جامعة الوادي، ص.ص92-102.

[8] بوالكور نور الدين وصوفان العيد (2017)، **أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد2، الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل.

[9] EL Anshasy.Amany.A, Bradley.M.D., (sept.-oct., 2012) .**Oil prices and the fiscal policy response in oil-exporting countries**, Journal of Policy Modeling, Volume 34(5), PP605-620.

[10] Micheal Bleaney, Havard Halland, (2009), **The resource curse and fiscal policy volatility**, CREDIT Research Paper, N°09/09, p 40-48.

[11] مالكي عمر وسيدي محمد ساهل (2016)، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية البشرية، حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 07، الجزائر: جامعة بشار، ص72.

[12] مولاي مصطفى سارة (07-08 أكتوبر 2015)، **العوامل المؤثرة على انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها، المخاطر والحلول، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص4.

[13] طيبي حمزة (07-08 أكتوبر 2015)، **العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المديين المتوسط والطويل في ظل انهيارها مند منتصف عام 2014**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها، المخاطر والحلول، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص3.

[14] زيتوني الطاهر (2010)، **التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد36، العدد132، ص17.

[15] ميهوب مسعود(2012)، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (1986-2010)**، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص82.

[16] بوفليح نبيل (2011)، **دور صناديق الثورة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق، مع إشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، ص85.

[17] بلقلة براهيم (2015)، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص24.

[18] المزيني محمد عماد الدين (2013)، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد15، العدد1، ص330.

[19] **نفس المرجع أعلاه**، ونفس الصفحة.

[20] بن عوالي خالدية (2016)، **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران2، الجزائر، ص56.

[21] **نفس المرجع أعلاه**، ص.ص56-57.

[22] البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (جويلية 2016)، **أسعار النفط .. إلى أين؟**، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد 7، ص7.

[23] قاسم عبد الرضا الدجيلي وعلي عبد العاطي الفرجاني (2001)، **الاقتصاد الكلي النظرية والتحليل**، منشورات ELGA، فاليتا ومالطا، ص 95.

[24] عبد المنعم فوزي (بدون سنة نشر)، **المالية العامة والسياسة المالية**، منشأة المعرف، الاسكندرية، مصر، ص39.

[25] محمد حسين الوادي (2000)، **المالية العامة**، دار الميسرة للنشر، عمان، ص182.

[26] حمزة بن الزين ووليد قرونقة (2016)، **أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد3، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص87.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

سليم جابو، ربيع بوصبيع العايش (2020)، **دراسة تحليلية وقياسية لإنعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية، حالة الدول العربية النفطية الأعضاء في منظمة الأوابك خلال الفترة 2000-2018**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 7 (العدد 1)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص. ص 299-314.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (**CC BY-NC 4.0**)**.

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (**CC BY-NC 4.0**)**.

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** (CC BY-NC 4.0).